الفصل الرابع

المأمول من الأزهر

- **تحسين صورة الإسلام ونشر منهج الوسطية .**
- **انتخاب شيخ الأزهر .**
- **إعادة الهيبة لمنصب شيخ الأزهر.**
- **دور الأزهر في العولمة والإعلام.**
- **تجديد الخطاب الدينى.**
- **إعادة النظر في المناهج الدراسية الأزهرية والعمل على ربطها بكتب التراث.**
- **جمع المؤسسات الدينية فى مؤسسة واحدة تحت قيادة الأزهر.**

مما لا شك فيه أن مكانة الأزهر وقيمته مستمدة من دوره التاريخى فى نشر الدعوة الاسلامية ذات الوجه السمح والمتسامح والفكر الوسطى المعتدل؛ يتضح هذا في دور الأزهر الشريف جامع وجامعة فى محيطه العربى والإسلامى والأفريقى خلال السنوات الماضية وإشعاعه العلمى والثقافى والذى يعد جزءً أصيلا وفاعلا فى دور مصر وقوتها فى دول العالم الثالث والممتد من جنوب شرق آسيا حتى قارة أفريقيا.

ومنصب شيخ الأزهر منصب له مهابة وقدسية مستمدة من روح الدين الإسلامي؛ ومن ثم كان الأزهر – جامعا وجامعة – المرجع لكل المسلمين فى أوقات الشدة والأزمات وخاصة لكل طوائف الشعب المصرىا وكانت له وقفات نضال مجيدة ضد كل أشكال الظلم والعدوان والاحتلال بيناها على مدار البحث.

ولا ينكر أحد أن هناك مرحلة تراجع فيها الدور الحضارى والريادي للأزهر الشريف فى مواجهه آراء أخرى تبنتها بعض الجماعات أفرزت وجها عنيفا ورجعيا للدين الحنيف نتج عنه جماعات لاترى سوى الدم والسلاح سبيلا للدعوة والتغيراًولم يدرسوا من الإسلام سوى باب الجهاد الذي لم يحسنوا فهمه ولا توظيفه فيما ينبغي أن يكون له.

هناك تحديات عديدة ومهام صعبة أمام فضيلة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب للعودة بالأزهر من جديد إلى مكانته المأمولة ودوره المعهود في تحسين صورة الإسلام فى العالم القائمة على منهج الاعتدال والوسطية فى الإسلام، والتأصيل للفتاوى بالأدلة والبراهين ، وجعله قبلة حقيقية لطلاب العلم والثقافة الاسلامية الوسطية من كافة أنحاء العالم ، ونحن نرى الشيخ الطيب أهلا لذلك فهو من مدرسة الإصلاح والتجديد وسيجرى الله على يديه الكثير والكثير مما ينفع المسلمين كما سبق منذ أن تولى المنصب حتى يوم الناس هذا.

وبالنسبة لانتخاب شيخ الأزهر فليت الشيخ يعمل جاهدا على تحقيقه والوصول به إلى مرتبة الواقع، والقانون الحالي قانون رقم 103 لسنة 1961 يجعل اختيار شيخ الأزهر من بين أعضاء مجمع البحوث باقتراح منهم وإذا لم يختاروا واحدا من هؤلاء أو إذا لم يعين الرئيس واحدا من هؤلاء فالقانون يشترط –وهذا استثناء– أن يكون المعين مستوفيا لشروط عضوية مجمع البحوث ولما كانت شروط عضوية مجمع البحوث لا يمكن أن يقال إنها محددة فى أشخاص بعينهم فالاختيار يتم من العلماء على وجه عام.

وكل ما نتمناه أن يعود الأمر إلى مجمع البحوث؛ فيرشح المجمع اسم من يراه مناسبا للمشيخة ويصدر قرار جمهوري بتعيين الرئيس لمن يتولى المنصب ، وهذا أسوة بما يجري في مؤسسات دينية أخرى داخل مصر يترك لها حق اختيار شخص واحد وإذا اختارته أصدر الرئيس قرارا جمهوريا بتعيينه، الأزهر ليس أقل من هذه المؤسسات ومجمع البحوث ليس أقل درجة من مجامعها.

وإذا تم انتخاب شيخ الأزهر بطريقة أعضاء مجمع البحوث فسيكون ذلك أفضلَ بكثيرٍ من أن يؤتَى بمن يريده الرئيس أو تريده الحكومة المصرية من أي مكان كان ويصبح شيخًا للأزهر، وبالمشيخة يصبح رئيسًا لمجمع البحوث، ويصبح الإمامَ الأكبر كما يسميه القانون، ومن ثم يمكن الجزم بأن الانتخاب – بكل صوره وأشكاله – أفضل.

أما التعيين يجعل المعين أقرب ما يكون إلى تحقيق أغراض وأهداف وآمال ومصالح من عينه؛ وأن المنتخب أو الذي رشحه إخوانه يكون أقل امتثالا وأقل رغبة في تحقيق مصالح الذين عينوه؛ لأنه مدين للذين رشحوه، ومن ثم فالانتخاب أولاً ثم إذا لم تكن الانتخابات فالترشيح طبقا لنص المادة القائمة الآن في القانون 103 سنة 1961، أما التعيين بالطريقة التي تم بها في العقود الأخيرة فإنه لم يكن مجلبة لمصلحة –كما يدعون – بل كان مجلبة لمصالح شخصية وسياسية تهدف إلى تحجيم صوت الأزهر حتى لا يكون في يوم من الأيام قوة في مواجهة الفساد الداخلي كما كان الحال في الماضي؛ فقد كان الأزهر قوة في مواجهة الباطل في الداخل والخارج ، وقد عرضنا العديد من النماذج التى كانت تهدد ولا تتهدد ، تخوف ولا تخاف ، ومنهم العلامة المراغى ، والعلامة محمد الخضر حسين ، والدكتور عبدالحليم محمود وغيرهم.

إن من أصعب التحديات التي يواجهها شيخ الأزهر أولئك الذين يروجون فى المنتديات السياسية العالمية والصحافة للتخويف من الأزهر والنتيجة المباشرة خوفا من الإسلام ومن كل ما هو إسلامي؛ ومن ثم كان من أهم ما يناط بعنق فضيلة الإمام أن يكشف الوجه الحضاري للاسلام والفهم المستنير لتعاليمه، ويقوم بالتعريف بالاسلام الصحيح وبيان سماحته وتصحيح صورته في مجتمع الغرب، وتفنيد ما تتضمنه وسائل الإعلام الغربية من اتهامات باطلة سواء للاسلام أو المسلمين، مثل اتهام الاسلام بالارهاب والعنف والتمييز العنصري وغير ذلك من تهم باطلة تحتاج لرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

التحدى الآخر هو إعادة الهيبة لمنصب شيخ الأزهر والنأى به عن الدخول فى معارك صغيرة وفتاوى مثيرة للجدل؛ تفرق ولاتجمع وجعله المنصب المرجعية فهذا المنصب تشرف به شيوخ عظام من أمثال العطار ومصطفى عبد الرازق وشلتوت وعبد الحليم محمود وجاد الحق فضيلة شيخ الأزهر ، لايشغل وظيفة مدنية بحال، بل هو يسموا إلى مكانة دينية رفيعة المستوى والقدر والشأن.

أما عن دور الأزهر في العولمة والإعلام، فلقد لزم تقويته فى ظل زخم من القنوات الدينية التي تعمل وفق رؤية معينة تختلف أو تتفق مع الإسلام؛ هذا أمر لا يعنيهم إنما الذي يعنيهم المادة والشهرة ، في حين أن الأزهر له رسالة سامية يسعى لتبليغها للعالمينَ مهمته الدفاع عن الأمة الإسلامية ودينها بحيث تقوم بنقل هذه الرسالة وحقيقة الدين الإسلامي؛ ومن ثم وجب أن يكون للأزهر قناة فضائية فاعلة يتحدث فيها الكافة بحيث تحدث قدرا من الوسطية المعتدلة التى نادى بها الدين الإسلامي.

أما مسألة تجديد الخطاب الدينى فهى قضية حيوية ومصيرية تواجه الشيخ الطيب لإنقاذ الأمة من دعاة المقاهى والفضائيات ، وقضية التجديد بصفةٍ عامة هى مطلبٍ ضرورى وحيوي ويتفق مع روح الدين، لا سيما وأن أمر التجديد ضارب بجذوره إلى أيام النبوة الأولى فقد أخرج أبو داود والحاكم وصححه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها ؛ وكذا قول النبى : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " . أخرجه البيهقى .

وبشأن التعليم ومناهجه بالأزهر فلابد من إعادة النظر في المناهج الدراسية الأزهرية؛ لتعود الدراسة كما كانت إلى كتب التراث الأصيل، فهي التي تربي الملكة الفطرية عند الطلاب الدارسين بالبحث والتنقيب ومعرفة المدارس الإسلامية المختلفةَ وكيفية اجتهاد العلماء وذلك بدلا من الملازم التي أصابت طلاب العلم بالعقم.

ومن أكثر المشاكل تعقدًا- في عصرنا الحاضر- أن ترى للدين الإسلامي – داخل الدولة الواحدة – مؤسسات متعددة؛ بأدوار مختلفة؛ بانتماءات متباينة؛ جميعها قد يتفق أو يختلف إلا أنه من المفترض أن تكون لدينا جبهة واحدة، بدلاً من تعدد تلك المؤسسات المتمثلة في: (مشيخة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع البحوث الإسلامية، وجامعة الأزهرَ وقطاع المعاهد الأزهرية) يجب أن تتحد كل هذه المؤسسات وتصبح مؤسسة واحدة

فقط، يجب ألا يكون مفتى الجمهورية تابعًا لوزارة العدل، بل يجب أن يكون تابعًا للأزهر الشريف؛ على أن يرأس كل تلك المؤسسات شيخ الأزهر؛- وهو في الحقيقة يرأس بعضها- وهذا الأمر ليس بعيدا عن الواقع الإسلامي؛ إذ إن المتأمل في مقاصد هذا الدين لا يرى مسوغا لهذا الذي يحدث بل على العكس فإن نصوص القرآن والسنة تحذر من هذا التفرق والتشتت والتشرزم وضرب الدين بعضه ببعض في هيئة مؤسسات وهيئات ومجالس؛ فكل هذه المؤسسات تعمل باسم الدين الذي دعاهم إلى وحدة الكلمة ووحدة الصف؛ {إِنَّ اللهَّ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ}.

وأخيرا وليس آخرا ما نأمله للأزهر أن يسترد تراثة فى الصدع بالحق ومواجهة الفساد ، وتحريك الجماهير لما فيه خير المسلمين ، وتحقيق الوحدة الكاملة ، ونبذ الفرقة والعنف ، وكل ما من شأنه أن يضعف من هيبة الدولة المصرية وسائر بلاد العرب والمسلمين أجمعين .... والله نسأله السداد والتوفيق لنا ولسائر المسلمين .